جامعة حائل
University of Ha'il

سياسة النزاهة البحثية

وترتبط هذه السياسة بتحقيق الشفافية والنزاهة في إجراء البحوث العلمية ونشرها، وتركز على عدة مجالات هي:

- **الحرية الأكاديمية في البحث العلمي:** حيث تحرص الجامعة على الالتزام بالحرية الأكاديمية بوصفها عاملا جوهريا لنجاح رسالة الجامعة، فلا يستطيع العلماء ولا الباحثون تطوير المعرفة ونشرها إلا بالسعي وراء الحقيقة والتعبير عنها بحرية. ويتم ذلك من خلال التصرف وفق أعلى معايير النزاهة العلمية ووفقا للأنظمة والتشريعات المهنية والقانونية وسياسات الجامعة.
- **تخزين وحفظ البيانات:** حيث يقصد بـــ"البيانات" في هذه السياسة، المعلومات التي بني عليها البحث، والمنهجية المتبعة في التوصل لنتائج البحث، والنتائج الفعلية للبحث، وتحليل هذه النتائج وتفسيرها بواسطة الباحثين، ويجب حفظ البيانات بشكل واضح ودقيق لضمان شموليتها ومصداقيتها، ويجب حفظ البيانات لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ نشرها ما لم يعتمد فترة زمنية أخرى، وتنظيم البيانات بطريقة تتيح التحق منها ورقيا أو إلكترونياً، وكذلك حفظ البيانات الأصلية لحماية الجامعة والباحثين من الادعاءات بتزوير البيانات، كما يجب أن تكون البيانات والسجلات متاحة للجامعة ومستشاريها القانونيين في حالة نشوء نزاع قضائي.
- **السرية:** وتتحقق من خلال:

- إذا كانت أعمال الباحثين متاحة للأخرين، فعلى هؤلاء الباحثين التحقق من الباحثين الأصليين عن درجة سرية هذه المعلومات قبل مناقشة أية تفاصيل أو أفكار مع أي طرف ثالث.
- في الأبحاث المشتركة، تكون اتفاقات السرية وعدم إفشاء المعلومات مطلوبة عند الاقتضاء. وقد يُطلب أيضا من الباحثين التوقيع على اتفاق بخصوص سرية المعلومات قبل بدء العمل في المشروع .
- يجب معاملة المعلومات التي يقِّدمها الباحثون على أنها معلومات سرية، وإذا تقرر إطلاع أية جهة أخرى على تلك المعلومات، فعلى المشاركين توضيح موافقتهم على ذلك في نموذج خاص.

- **التأليف:** وتتحقق من خلال:

- تحرص الجامعة على دعم وتأييد نشر نتائج الأبحاث العلمية على أن يتم التعامل مع مسألة النشر والتأليف بمسؤولية والتزام بالمبادئ الأخلاقية والمعايير المعتمدة عالميا.

- لن يكون هناك أية قيود أو موانع على النشر العلني لنتائج أي مشروع شاركت فيه الجامعة بصرف النظر عن مصدر تمويل المشروع.

- **النشر:** وتتحقق من خلال:

- يجب اتخاذ كافة الخطوات المناسبة عند نشر نتائج أي بحث أو إصدار بيان علني حول أحد البحوث لضمان دقّة التقارير المنشورة والإحصاءات والبيانات العلنية حول الأنشطة البحثية والنتائج التي تنشأ عنها.
- يُعتبر إدراج أية معلومات غير دقيقة أو مضللة فيما يتعلق بنشاط بحثي في سيرة ذاتية أو طلبات منح أو طلبات توظيف أمر غير أخلاقي.
- لا يجوز نشر عدة أوراق بحثية تتناول نفس نتائج البحث ما لم تتضمن تلك الأوراق تنويها كاملا بالمنشورات الأخرى ذات الصلة.

- **تضارب المصالح:** يجب على الباحث أن يتجنب أي وضع يؤدي الي تضارب في المصالح بين مصالحه الشخصية ومصالح الجامعة. وكما هو الحال في جميع جوانب الواجبات المنوطة بهم، يجب أن يتصرف الباحثون من منطلق مصلحة الجامعة أثناء التعامل مثلا مع مؤسسات الأبحاث الخارجية، والجامعات الأخرى، والمشاريع التجارية الخارجية، والمتعاقدون من الباطن، أو أي شخص يسعى للقيام بأعمال مع الجامعة. ويجب على الباحثين الإفصاح كلياً للعميدً وفورا أو لرئيس القسم العلمي أو لرئيس الوحدة التابعين له عن أي تضارب بالمصالح. وتوضح الأمثلة التالية بعض حالات تضارب المصالح :

- ملكية الباحث أو أحد أفراد أسرته لمصلحة كبيرة في أي مؤسسة خارجية تقوم أو تسعى للقيام بأعمال مع الجامعة .
- العمل كمدير، موظف، شريك، مستشار، أو بصفة إدارية أو تقنية مع مؤسسة خارجية تقوم أو تسعى للقيام بأعمال مع الجامعة .
- العمل كوسيط لصالح طرف ثالث في معاملة تخص أو يحتمل أن تخص الجامعة أو مصالحها .
- أي ترتيبات أو غيرها من الظروف، بما في ذلك العالقات الشخصية والأسرية، التي قد تثبط الباحث من التصرف في صالح الجامعة.

- **المخالفات المتعلقة بالبحث العلمي:** تُعرف "المخالفات المتعلقة بالبحث العلمي" في هذه السياسة بشكل رئيسي على أنها "التزوير أو التزييف أو السرقة الأدبية أو الاحتيال في عرض أو تنفيذ أو تقديم

أو نشر نتائج البحث أو انحراف متعمد وخطير أو تقصير عن الأعراف المقبولة لإجراء الأبحاث".
وتتضمن حالات مخالفات البحث العلمي ما يلي :

- عدم اتباع سياسات البحث المعتمدة التي تتناول المخاطر أو الأضرار على البشر أو الحيوانات أو على البيئة.
- استخدام الأغراض البحثية العائدة الي شخص أو جهة أخرى أو إفشاؤها أو إزالتها أو الإضرار بها بشكل متعمد وغير مصرح به. ويشمل ذلك أية أجهزة أو مواد أو كتابات أو بيانات أو معدات أو برمجيات أو أية أغراض أخرى تُستخدم في إجراء البحث أو تنشأ عنه.
- لا تشمل مخالفات البحث العلمي الأخطاء أو الاختلافات غير المتعمدة في التصميم أو التنفيذ أو التفسير أو تقييم أساليب البحث أو نتائجه أو الأخطاء غير المتعلقة بعملية البحث.

سابعاً: آليـة مراجعة السياســة:

تلتزم جامعة حائل بمرجعة سياساتها البحثية كل (٣) سنوات، بهدف دراسة تأثير السياسة واجراءاتها في تطوير منظومة البحث العلمي وتعزيز إنتاجيته بالجامعة بما يخدم المجتمع المحلي والعالمي في ضوء معايير الجودة وخدمة المجتمع. وتتمثل إجراءات مراجعة السياسة في:

- تتم من قبل لجنة مراجعة السياسات التي يتم تشكيلها من قبل مدير الجامعة.
- وتتم بصفة دورية حيث يتم مراجعتها كل سنتين مع إمكانية تحديد مدة أقصر إذا كان الامر يستدعي لذلك.
- ستشمل المراجعة كافة مكونات السياسة المؤثرة على عملية البحث العلمي، بما فيها السياسات والممارسات ذات الصلة.
- تعتمد مراجعة السياسة على التقرير الذي يقدمه العضو أو الأعضاء المعنيين بالمراجعة، حيث يتعين على كل عضو، تحقيقاً لأكبر درجة ممكنة من الشفافية، أن يتقدم بتقارير منتظمة تتضمن وصفاً للسياسات والممارسات التي يتبعها العضو أو الأعضاء المعنيين ويعد ذلك وفقاً لنموذج مصمم لهذا لغرض من قبل لجنة مراجعة السياسات.
- ترسل تقارير مراجعة السياسة للجنة المراجعة الداخلية ومن ثم لمدير الجامعة لكي يحاط بها علما.
- ومن جهة اخرى تقضي الآلية بأن تقوم لجنة مراجعة السياسة بإعداد عرض شامل لتطورات عمليات البحث ذات التأثير على النظام الجامعي، ويركز الانتباه فيه على المسائل ذات المغزى التي تؤثر في النظام الجامعي بشكل مباشر.

جامعة حائل
University of Ha'il

ثامناً: السياسات ذات العلاقة:

- السياسة الأكاديمية للجامعة.
- السياسة الإدارية بالجامعة.
- سياسة الجودة والتطوير.

تاسعاً: مسؤولية تنفيذ السياسة:

- تعد وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ممثلة في عمادة البحث العلمي بالجامعة هي المسؤولة عن تنفيذ سياسة البحث العلمي بالجامعة.
- لجنة مراجعة السياسات الجامعية

عاشراً: المخاطر المحتملة وآليات التعامل معها:

- ضعف الالتزام من قبل منسوبي الجامعة بالسياسة.
- عدم وجود موارد مالية وبشرية كافية لدعم أنشطة البحث العلمي والملكية الفكرة بالجامعة.
- عدم المراجعة الدورية لبنود السياسة.

WID:2717 - Ib Alatawi : 2021032909 18